التنمية الاقليمية فى موريتانيا
دراسة لاسباب ونتائج التركيز التنموى فى احدى دول الساحل

عبدوتى ولد عالى*

مقدمـــة

تعانى معظم الدول النامية - رغم تحقيق بعضها لمعدلات نمو اقتصادية مقبولة - من تناقضات حادة فى مستويات التنمية بين أقاليمها، تؤدى الى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة. حيث يصبح على الاقاليم (الأكثر نموا) تحمل نتائج شلل الاقاليم الأخرى الفقيرة والمتخلفة باستقبال هجرة كثيفة من محيطها المتخلف. تزيد من الضغط على امكانيات هذه الأقاليم (المراكز) وتفرغ فى الوقت نفسه الاقاليم (الاطراف) من معوقات التنمية بها. وتعانى دول الساحل خصوصا من أن الجفاف والتصحر اللذين تواجههما يعملان على زيادة خطورة ظاهرة التركيز التنموى اذ يعمل الجفاف والتصحر على ضرب مقومات الاقتصاد الريفى وتفاقم المشكلات الغذائية و الصحية والتشغيلية مما يزيد من الهجرة الريفية الحضرية.

وتقدم هذه الدراسة محاولة لتتبع أسباب ونتائج التركيز التنموى فى موريتانيا من خلال دراسة تجربة التنمية الاقليمية وانعكاسات المشكلة البيئية على هذه التجربة . وقد عالجت هذه الدراسة الموضوع من خلال النقاط الرئيسية التالية :

١- موريتانيا.. رصيد التنمية

١-١- ملامح ديمغرافية

* د. عبدوتى ولد عالى : مدرس الجغرافيا الاقتصادية قسم الجغرافيا - جامعة نواكشوط .

١-٢- الضوابط البيئية
١-٣- الانشطة الاقتصادية
٢- التنظيم المكانى والتنمية الاقليمية
٢-١- التقسيم الاقليمى
٢-٢- النسيج الحضرى الريفى
٣- التنمية الاقليمية بين المركزية واللامركزية
٣-١- مرحلة المركزية
٣-٢- مرحلة اللامركزية
٤- تخطيط التنمية الاقليمية
٤-١- استثمارات خطط التنمية
٤-٢- الميزانيات الاقليمية
٥- تخطيط التنمية الاقليمية
٥-١- البعد المؤسسى للتخطيط الاقليمى
٥-٢- المخطط الوطنى لتهيئة المجال
٦- حصاد التجربة : تفاوتات اقليمية
خاتمة وتوصيات

١- موريتانيا .. رصيد التنمية

١-١- ملامح ديمغرافية

ككل دول الساحل تتميز موريتانيا بالخصائص الديمغرافية التقليدية المعروفة : حجم سكانى محدود (٢,٥ مليون نسمة)، معدل نمو سكانى مرتفع يحوم حول ٣ ٪ ناتج عن الفرق بين معدل وفيات منخفض نسبيا(١٦,٤ فى الألف) ومعدل مواليد مرتفع (٤٥,٥ فى الالف)[١]، يضاف الى ذلك هرم سكانى ذو قاعد ة كبيرة حيث يشكل صغار السن (تحت ١٥ سنة) حوالى ٤٤٪ من مجموع السكان مما يعنى ارتفاعاً كبيراً فى نسبة الاعالة . خصائص نوعية للسكان غير مشجعة كمستويات تعليمية متدنية حيث لم تتجاوز نسبة التمدرس بين الأطفال ٥٢٪ سنة ١٩٩٢. فى حين لا يتجاوز من وصلوا الى مرحلة التعليم الجامعى ٠,٨٪ حسب تعداد ٨٨ إلى جانب انخفاض كبير فى العمر المتوقع عند الولادة(٥٠ سنة) وارتفاع نسب وفيات الرضع (١٢٩ فى الالف).وتخفى هذه الارقام

حقيقة أكثر مأساوية وهى أن هذه النسب تتدنى كثيراً كلما ابتعدنا عن العاصمة فى اتجاة الأقاليم الريفية .

١-٢ الضوابط البيئية:

هذا الرصيد السكانى غير المشجع تدعمه ضوابط بيئية كابحة للجهود التربوية ، فوقوع موريتانيا ضمن نطاق مدارى يمتد بين دائرتى عرض (٣٠ ,٥١٤ و ٢٤ ,٥٢٧) شمالاً يجعلها تتلقى نصيباً كبيراً من الاشعاع الشمسى وتساهم الصحراء الكبرى من خلال منطقة الضغط المرتفع الصحراوى فى زيادة قسوة المناخ حيث إنه مصدر (لرياح الهرمتان) الحارة الجافة المحملة بالغبار والاتربة .وتساهم كل تلك العوامل فى تقليل القيمة الفعلية للامطار خاصة أن التساقطات فى موريتانيا تعيبها الندرة وعدم الانتظام فى الزمان والمكان ، كما أن معظمها يسقط صيفاً حيث تسجل أعلى درجات الحرارة مما يعنى أن معظم الامطار الساقطة تعود الى الجو ثانية بفعل التبخر فبالرغم من ان مورتيانيا تستقبل سنويا٦٥ ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه إلا أن ٩٥٪ من هذه الكمية تعود الى الجو ثانية[٢]. ويشكل نهر السنغال أهم مظاهر الجريان السطحى فى موريتانيا ولكن هذا النهر لا يخدم سوى ٥٪ من مساحة الدولة، وقد انعكس عجز الحصيلة المائية فى موريتانيا على بقية مفردات النظام البيئى كما تعرض هذا النظام البيئى الهش والفقير منذ منتصف الستينات لموجات متلاحقة من الجفاف والتصحر أخلت بالتوازن الذى كان قائماً ودفعت بالانظمة الايكولوجية الى التراجع جنوباً مع هجرة خطوط المطر المتساوى مفسحة المجال أمام الصحراء لتوسع من نفوذها على حساب السهوب والمراعى الساحلية، وقد قدر بعض الباحثين الزحف السنوى للتصحر بحوالى ٦كيلو متر نحو الجنوب[٣].

وقد أثبتت دراسة للجغرافى الامريكى "بيرى" أن اكبر درجات الجفاف والتصحر خطورة فى أفريقيا كانت فى نطاق الساحل ، وقد أعطى "بيرى" درجات لكل دولة من دول الساحل على خمسة مظاهر لتدهور الارض هى: زحف الكثبان الرملية، تدهور المراعى الطبيعية، استنزاف الغابات،تدهور أنظمة الرى، ومشكلات الزراعة البعلية، وقد أعطى "بيرى" درجة واحدة لبعض الزيادة، ودرجتين للزيادة الخطيرة وجمع الدرجات للمظاهر الخمسه وقد حصلت مورتانيا على سبع درجات من الدرجات العشر ولم يفقها فى درجة التصحر سوى "تشاد" التى حصلت على تسع درجات[٤] وقد صاغ الباحث أهم أسباب ونتائج التغيرات البيئية فى مورتانيا فى المخطط البيانى رقم(١).

شكل رقم (١)
أهم أسباب ونتائج التغيرات البيئية فى موريتانيا

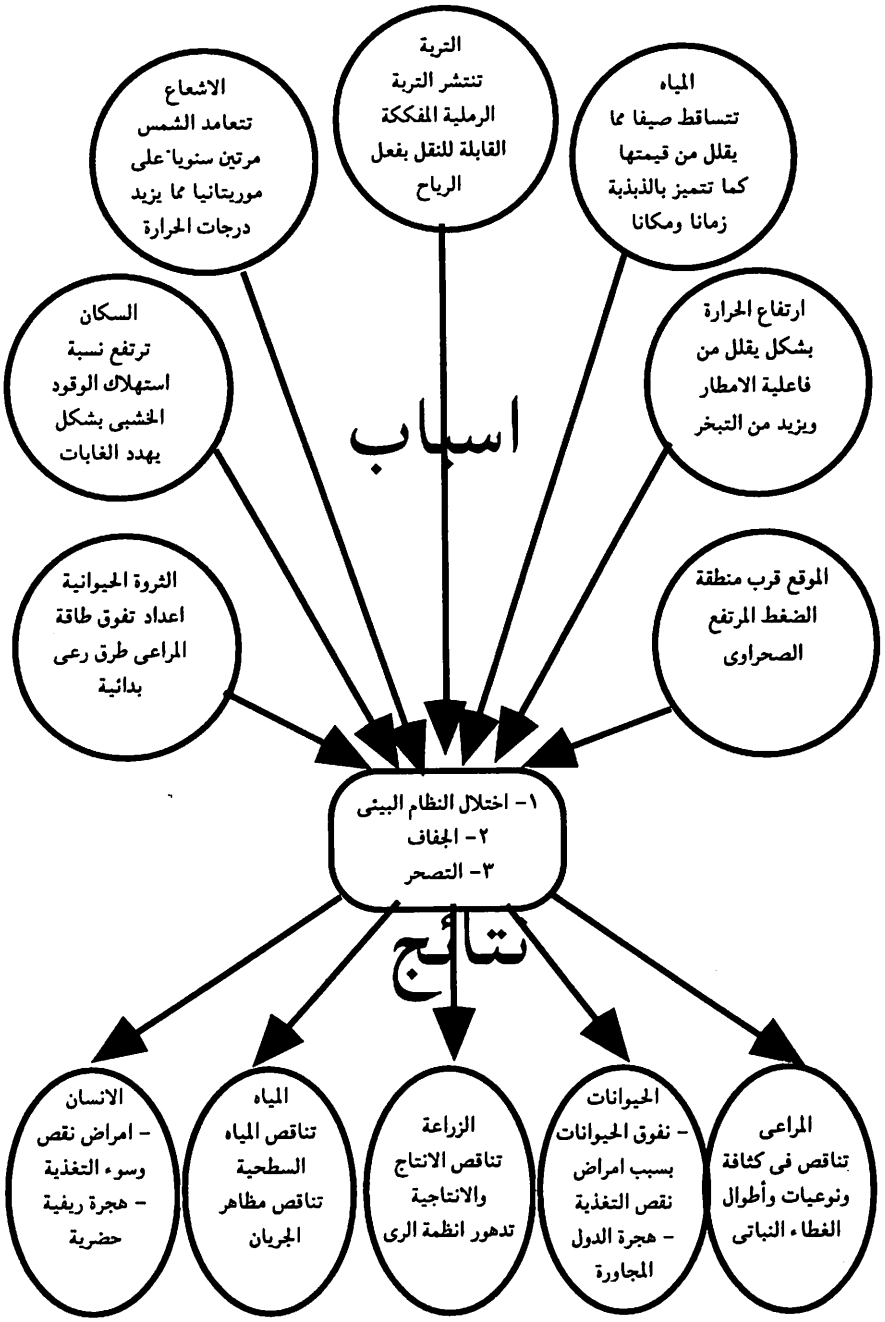

١-٣ الأنشطة الاقتصادية:

القطاع الريفى: يعتمد غالبية السكان على هذا القطاع اذ كان يعمل به ٣٧,٦٪ من مجموع السكان النشطين اقتصادياً حسب تعداد ١٩٨٨، وعند الاستقلال كان هذا القطاع يمثل ٦١٪ من الناتج القومى الاجمالى ولكن هذه النسبة تراجعت بسبب موجات الجفاف والتصحر ونتيجة لاهمال الخطط الاقتصادية للقطاع الريفى لتصل الى ١٥٪ عام ١٩٨٩[٥].

وتشكل الزراعة والثروة الحيوانية أهم مكون هذا القطاع وتعانى الزراعة بالاضافة الى الظروف المناخية غير الملائمة من ارتفاع تكاليف النقل بسبب اتساع البلاد وضعف شبكة النقل ونقص التنظيم التعاونى وبدائية الالات وتخلف الاساليب الزراعية وندرة مصادر التمويل، وعدم ملائمة نظام الإقراض لظروف المزارعين مما حد كثيراً من الانتاج والانتاجية الزراعية فى موريتانيا.

وتمتلك موريتانيا ثروة حيوانية كبيرة مقارنة بحجم سكانها وصلت عام ١٩٩٤ الى ١,١مليون رأس من الابقار، و ٨,٨ مليون رأس من الاغنام و ١,٠٨ رأس من الابل[٦] الا أن استغلال هذه الثروة تحول دونه عوائق - فحساسية هذه الثروة للظروف المناخية عائق دون تشجيع الاستثمار بكفاءة فيها. ولهذا ما زال هذا القطاع يعتمد كلياً على الجهود الخاصة لملاك القطعان الذين يغلب عليهم طابع الامية الاقتصادية مما يجعلهم يهتمون بالاعداد دون النوعيات، ويؤدى تزايد الاعداد الى الضغط على المراعى الفقيرة ويزيد من تصحرها مما ينعكس سلباً على الثروة الحيوانية ذاتها، ويضاف الى ما سبق أن تركز معظم هذه الثروة فى معظم فصول السنة داخل اراضى الدول المجاورة (السنغال ومالى) بحثاً عن المراعى يجعلها تحت رحمة ترموميتر السياسة المضطرب بطبعه ويقلل من إقبال المستثمرين على هذا القطاع الحيوى .

أما القطاع الصناعى بشقية الاستخراجى والتحويلى فبرغم أهميته فى تكون الناتج الوطنى الاجمالى (١٦٪) إلا أنه لا يوفر سوى فرص عمل محدودة لا تزيد على ٦,٨٪ من مجموع السكان النشطين اقتصاديا حسب تعداد (١٩٨٨).

وتشكل الصناعة الاستخراجية عماد هذا القطاع حيث تنتج موريتانيا الحديد والجبس والذهب وان كانت المناجم تستغل بشكل استنزافى وخصوصاً الحديد الذى تصدر موريتانيا ١٢ مليون طن من خاماته سنويا، ولا تزال مساهمة الصناعة الاستخراجية فى تغذية الصناعات التحويلية فى حكم

العدم، ولا تتجاوز الصناعات التحويلية مجموعة من الصناعات الغذائية الصغيرة وقد حاولت موريتانيا فى السبعينات دخول ميدان الصناعات المتوسطة بعد اقامة صناعات لتكرير البترول، والحديد والصلب ، والنسيج ولكن التجربة فشلت. ويعانى القطاع الصناعى من مجموعة كبيرة من المشكلات أهمها نقص رؤوس الأموال وضعف البنية الاساسية ونقص مصادر التمويل المحلى، وضيق السوق ، ونقص الخبرات الفنية والادارية والعماله الماهرة، زد على ذلك مشاكل الاغراق الاجنبى وعوائق التصدير..الخ من المشكلات التى تعيق الجهود الصناعية فى العالم النامى .

ويعتبر قطاع الصيد البحرى أحد الركائز الاساسية للاقتصاد الموريتانى حالياً اذ تبلغ مساحة المصائد الموريتانية(١٩٤٤٦٠ كم مربع) وتتميز هذه المصائد بغناها بالاسماك نتيجة مرور تيار كناريا البارد وما يحدثه من تقليب للمياه ، اضافة الى شكل الساحل المتعرج ، واتساع الرصيف القارى، وأخيرا طول فصل الصيف .

وتعانى الثروة السمكيه فى موريتانيا من استنزاف الاساطيل الاجنبية بسبب ضعف القدرات الرقابية للدوله ، كما تعانى من ضعف قيمتها المضافة بسبب نقص الصناعات السمكية وصناعات مستلزمات الصيد. كما أن هذا القطاع لم يندمج حتى الان فى علاقة متشابكة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطنى فهو قطاع موجه للخارج اساساً. ورغم كل ما سبق فهذا القطاع يشكل مجالا واعداً للتنمية فى المستقبل خصوصاً فى مجال التشغيل إذ أنه حتى الان لا يوفر سوى فرص عمل لـ ١,٥٪ من السكان النشطين اقتصاديا(١٩٨٨).

وتقوم التجارة الخارجية لموريتانيا على تصدير ثلاث سلع اساسية هى المنتجات السمكيه، والخامات المعدنية وخصوصا خام الحديد ، واخيراً المواشى فى حين يتم استيراد المواد المصنعة ومعظم المواد الغذائية من الخارج ويعانى القطاع التجارى الداخلى من ضعف شبكة المواصلات وتخلف نظم التوزيع، وضعف السوق الداخلى إضافة الى قصور التكوين التجارى وغياب الدور الحكومى فى التنظيم والدعم والدعاية .

وفى مجال النقل والمواصلات ينطبق على شبكة المواصلات فى موريتانيا بصدق نموذج (تاف ، موريل وجولد) فى مرحلته الثانية حيث تتجه أهم محاور الحركة من الداخل نحو الميناءين الرئيسيين وهما فى حالة موريتانيا (نواكشوط ونواذيبو) مما يعنى تكريس تبعية الاقتصاد الموريتانى كطرف

لمراكز النظام الاقتصادى العالمى.

وفى عام ١٩٩٣ بلغ مجموع الطرق البريه فى موريتانيا (٧٥٣٩ كم) منها ١٧٨٨كم طرق معبرة و(٦١٠ كم) طرق محسنة فى حين تسيطر الممرات الترابية على النسبة الباقية ٦٤,١٪ من مجموع اطوال الطرق[٧] ويبلغ طول السكك الحديدية ٦٥٠ كم انظر الخريطة رقم(١).

وعموما تعانى شبكة النقل البرى فى موريتانيا من انخفاض فاعلية الصيانه وزيادة اخطار السيول وزحف الرمال هذا إضافة الى عدم وجود ترابط بين المحاور الرئيسية لشبكة المواصلات وتركزها حول عقدتها الرئيسية فى نواكشوط.

٢- التنظيم المكانى والتنمية الاقليمية

٢-١- التقسيم الاقليمى :

من المهم التذكير بأنه فى الفترة التى تم فيها إعداد التقسيم الادارى الأول كانت التنمية الاقليمية فى مؤخره أولويات السلطات الادارية حيث ان الاغراض الادارية والامنية (حفظ النظام والامن وجمع الضرائب، وتسيير الحالة المدنية . الخ) هى المسيطره على تفكير من قاموا بعملية التقسيم الادارى ولهذا يمكننا بسهوله ملاحظة ان هذا التقسيم لم يكن تقسيماً ملائماً يوفر الظروف الضرورية لقيام تنمية ذاتية منسجمه فى الاقاليم. وعموماً يمكن ملاحظة أن هذا التقسيم يعانى من عدم التناسق بين الاقاليم وبعضها البعض من حيث الاحجام السكانية والمساحيه كما يعانى من عدم التجانس الداخلى لكل إقليم على حده.

فمن حيث التناسق والتوازن الحجمى السكانى نلاحظ أن بعض الاقاليم الموريتانية تعانى من ضخامة مساحتها بشكل يعيق إمكانية الاستفادة من جميع أجزاء هذه الاقاليم فى الوقت الذى تعانى فيه بقية الولايات من صغرها المفرط بشكل لايجعل منها وحدة اقتصادية قادرة على النمو الذاتى ففى الوقت الذى تغطى فيه الولايات السبع الكبرى ٨٩,١٪ من مساحة البلاد لا تحظى الولايات الست الباقية سوى بـ ١٠,٦٪ من المساحة وتتكرر مشكلة عدم التوازن الحجمى فى اعداد السكان حيث ان الولايات السبع الكبرى سكانياً تحتكر ٨١٪ من إجمالى عدد السكان فى حين لا تضم الولايات الست الباقية سوى ١٩٪ من السكان. والملاحظ ان الولايات الاكبر سكاناً هى الولايات الاقل مساحة ولاشك ان هذا التقسيم الاقليمى الذى يناقض حقائق التوزيع السكانى هو المسئول عن

الخريطة رقم (١)

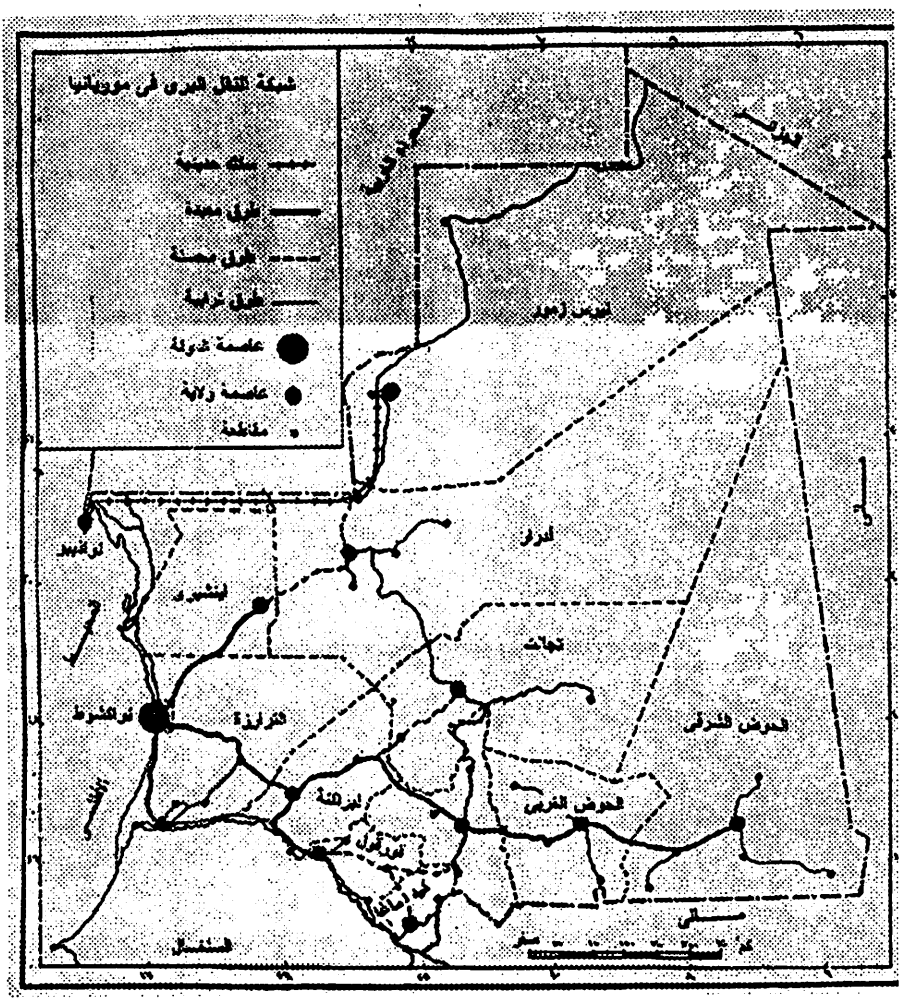

الفرق الهائل فى الكثافات السكانية بين الولايات الموريتانية والتى تتراوح بين (١,٠ نسمة / كم) فى ولايه "تيرس زمور" و(٢٨٠,٩ نسمة / كم) فى ولاية نواكشوط.

أما عدم التجانس الداخلى للأقاليم الموريتانية فيبرز فى بعده الايكولوجى من خلال امتداد مساحة الاقليم الادارى الواحد عبر بيئات مختلفة فولاية ليراكبه مثلا تمتد عبر ثلاث بيئات جغرافية مختلفة تبدأ بالبيئة الصحراوية ثم بيئة السهوب والمراعى وأخيراً البيئة الحراجية المستنقعية لحوض السنغال ، كما تضم ولاية الترارزه ثلاث بيئات مختلفة هى البيئة الصحراوية القاحلة فى الشمال والبيئة الساحلية البحرية فى الغرب والبيئة الحراجية المستنقعية لحوض نهر السنغال، وفى المقابل نلاحظ اقتسام اربع ولايات مختلفة لبيئة واحدة هى البيئة المستنقعية لنهر السنغال فى حين "أن مشاكل الزراعة والرعى مثلاً لها ارتباط وثيق ببيئات جغرافية لها حدود معينة ينبغى أن تكون ضمن الحدود الادارية لوحدات الحكم المحلى حتى يتم التخطيط الشامل لعلاجها داخل حدودها دون تجزئة للمشكلة بين الوحدات الاداريه وحتى لا تزدوج المشروعات بل تتوحد مؤدية الى انخفاض ملحوظ فى الجهود والموارد الماليه التى تشكو الشح [٨].

عدم التجانس الايكولوجى هذا ولد عدم تجانس اقتصادى فتجمعت فى الولاية الواحدة انشطة اقتصادية متعددة ذات طبيعة متنافرة ، ففى ولاية الترارزه مثلاً حدث تركز مفرط للسكان على الاراضى الزراعية على النهر فى حين تم إهمال الصيد البحرى ، كذلك تعرضت زراعة الواحات للاهمال بسبب منافسه النشاط التعدينى فى ولاية اينشرى وتيرز زمور. ويبقى التجانس الاجتماعى هو الشرط الوحيد الذى كان فى اذهان من قاموا بعملية التقسيم الادارى مما جعلهم يقيمون معظم الولايات على نفس المساحات التى تضم مجموعات اجتماعية تقليديه تشكل ارثا تاريخياً للإمارات القديمة وتخومها الجغرافية الضمنية .

كذلك فإن هذا التقسيم الادارى الذى انشئ فى الستينات لم يعد متناسباً - بمرور الوقت - مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى والبيئى، ورغم أنه تعرض لعدة تعديلات إلا أنها لم تكن بنفس مستوى التغيرات العميقة التى احدثها الجفاف والتصحر والخلخلة التى اصابت الخريطة السكانية، والتطورات التى حدثت فى الهياكل الاقتصادية والبنية الاجتماعية ، ولم تكن التعديلات الادارية سوى رتوش طفيفة وعمليات تجميل خارجية لهذا التقسيم الادارى الذى لم يعد صالحاً كإطار مناسب لعمليات التنمية الاقليمية ، وقد أدى إنشاء البلديات بعد إقرار اللامركزية الى تفتيت الحيز

الجغرافى لموريتانيا الى فسيفساء من البلديات الصغيرة (٢٠٨ بلديات) التى تعانى من صغر حجمها بشكل لا يوفر حداً أدنى من الموارد يساعد على خلق تنمية ذاتية. وسنتناول فيما يلى تطور النسيج الحضرى الريفى كنموذج لايضاح حجم التغيرات التى طرأت على التنظيم المكانى فى موريتانيا.

٢-٢ النسيج الحضرى الريفى:

عند الاستقلال (١٩٦٠) كان معظم الموريتانيين يعتمدون على الاقتصادات الريفية ، فقد كان ثلثاً السكان بدوا رحلا يعتمدون فى معيشتهم على الرعى المتنقل فى حين يعتمد اغلب الثلث الاخر من السكان على الزراعة فى قرى ريفية أما سكان الحضر فلم يكونوا قد تجاوزوا (٩٪) من مجموع السكان رغم أنهم تضاعفوا خلال ثلاث سنوات ونصف من بداية (١٩٦٢) وحتى منتصف سنة (١٩٦٥) حيث ارتفع عددهم من (٣٥٦٨٢ نسمه) الى (٧٩٠٠٠ نسمه)[٩]، كما أن المراكز الحضرية ارتفع عددها فى نفس الفترة من خمسة مراكز حضرية الى تسعة مراكز حضرية بزيادة اربعة مراكز حضرية جديدة وترجع هذه الزيادة السريعه الى جهود الدولة فى اقامة عاصمة إقليمية فى كل ولاية وتوفير بعض الخدمات الحكومية الضرورية بها ، هذا اضافة الى أن التجمع السكانى يصبح حضرياً بمجرد وصول عدد سكانه الى (٥٠٠٠ نسمه) حسب المعمول به فى موريتانيا.

وبعد سنة ١٩٦٥ حدثت تطورات عديدة أدت الى تغيرات هامة فى أنماط الاقامة واعادت تشكيل النسيج الحضرى الريفى فابتداء من سنة ١٩٦٦ تعرضت البلاد لموجات قاسية من الجفاف ارغمت اعداداً كبيرة من البدو الرحل بعد فقدان قطعانهم الى اللجوء الى المراكز الحضرية او الى القرى كما ان بعض المستقرين فى القرى اغرتهم فرص العمل والخدمات فى المدن التعدينية والخدمية الحديثة بالهجرة إليها. وهكذا ارتفع سكان الحضر من (٨٦٠٠٠ نسمة) فى عام ١٩٦٥ الى (٣٠٣٨٠٠ نسمة) عام ١٩٧٧ اما السكان الريفيون المستقرون فقد تزايد عددهم من (٤٣٣٠٠٠ نسمة) الى (٥٩١٠٠٠نسمة) فى الفترة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٧ وكانت كل تلك الزيادة على حساب البدو الرحل الذين تناقصوا فى نفس الفترة من (٥٣١٨٠٠ نسمة) ليصلوا الى (٤٤٤٠٠٠ نسمة) عام ١٩٧٧[١٠]، إن هذا الاتجاه نحو الاستقرار أدى الى زيادة المراكز الحضريه من(٩) مراكز فقط الى (١٦) مركزاً حضرياً.

وبعد تعداد ١٩٦٦ اشتدت عوامل الطرد من المناطق الريفية بسبب الجفاف والتصحر إضافة

إلى الاهمال المستمر للقطاع الريفى من قبل جميع خطط التنمية التى نفذتها موريتانيا والتى عملت على تركيز الاستثمارات فى القطاعات الحديثة وبذلك زادت جاذبية المراكز الحضرية ذات الاقتصادات الحديثة، وتراجعت بذلك اعداد البدو الرحل من (٤٤٤٠٠٠ نسمة) عام ١٩٧٧ الى (٢٢٥٢٣٨ نسمة) عام ١٩٨٨ مما ساهم فى تزايد اعداد الريفيين المستقرين من (٥٩١٠٠٠) الى (٨٧٥٠٨٣ نسمة) فى نفس الفترة . اما الحضر فقد استفادوا من هجرة كثيفه طردتها ظروف الريف القاسية من البوادى والقرى ليرتفع عدد سكانه عام ١٩٨٨ الى (٧٦٣٩١٥ نسمة). هذا الاتجاه الشامل نحو الاستقرار أدى الى أن يصل العدد الاجمالى للجمعيات القروية الى(٣٣٥٨) تجمعاً قروياً بعد ان كان لا يتجاوز (٢٣٢٥ تجمعاً) مما يعنى ان عدد التجمعات القروية قد زاد بنسبة ٤٤,٤٪ فى الفترة من ٧٧ - ١٩٨٨ فى حين تضاعف عدد التجمعات الحضريه ليصل الى ٢٤ تجمعاً حضرياً، وبالطبع لم تكن هذه الزيادة فى اعداد التجمعات فحسب بل كانت ايضا فى احجامها اذ زاد متوسط حجم التجمعات (حضرية وقروية) فى نفس الفترة من (٣٨٦ نسمة) فى المتوسط للتجمع الواحد الى (٤٨٥ نسمة)[١١].

ويبدو ان الجفاف كان العامل الاقوى فى تشكيلة العوامل التى أدت الى اعادة حبك النسيج الحضرى الريفى اذ لوحظ وجود علاقة ارتباط قوية سالبة (عكسية) تبلغ (-٠,٨٧) بين المعدل السنوى للأمطار على عاصمه الولاية ونسبة سكان الحضر من مجموع سكانها اى أنه كلما نقص المعدل السنوى للامطار زادت نسبة سكان الحضر الى مجموع سكان الولايه [١٢].

٣- التنمية الاقليمية بين المركزيه واللامركزية :

٣-١ مرحلة المركزية :

رغم أن البلاد شهدت محاولات لخلق لامركزية محدودة من خلال إنشاء بعض البلديات قبيل الاستقلال وبعده. غير أن هذه التجربة ما لبثت ان اعتبرت سابقة لاوانها وغير مناسبة لبلد مازال فى طور تثبيت وحدته الوطنيه وبناء هياكله الاساسية، كما أن الحزب الحاكم الوحيد آنذاك لم يكن يريد لغير كوادره أن يسيروا شئون البلاد وهكذا تم اقرار النظام المركزى المورث عن الاستعمار وما لبثت السلطات الوطنية ان أعادت تنظيم الاداره الموريتانية بشكل يكرس المركزية الادارية من خلال القانون (٨٦/٢٤٢) لسنة ١٩٨٦. وبموجب هذا القانون تم تقسيم الدوله الى ولايات ، والولاية حسب هذا

القانون هى منطقة إدارية، ومجموعة إقليمية لا مركزية لها استقلال مالى وشخصية معنوية ويعين عليها (والى) بمرسوم وتتبع للولايه مقاطعه أو أكثر، والمقاطعه يديرها (حاكم) معين يتبع الوالى ولا تتمتع المقاطعة بالشخصية المعنوية ولا بالاستقلال المالى، ويتبع المقاطعة مركز إدارى أو أكثر يديره (رئيس مركز) معين أيضاً ولا يتمتع المركز الإدارى بالشخصية المعنوية ولا بالاسقلال المالى[١٣]. كذلك انشئت بموجب هذا القانون مجالس إقليمية يتم تعيين أعضائها من طرف الحزب الحاكم ، ورغم أن هذه اللجان تم تطويرها ليتم انتخاب أعضائها إلا أن هذا الانتخاب إنما يكون بناءً على لائحة مقدمة من طرف الحزب الحاكم وقد كان الهدف الحقيقى لهذه اللجان يتمثل فى المساعدة على "تثبيت الاوضاع" بدلاً من "تصحيحها" أما الولاه والحكام المعينون من المركز فقد كان جل اهتمامهم منصباً على النواحى الادارية والامنية ولم يكن الهم التنموى فى قائمة أولوياتهم، وحتى أولئك القلائل الذين شذوا عن القاعدة عانوا كثيراً من نقص مصادر التمويل المحلى وعدم كفاية الدعم المركزى اضافة الى ضعف البنية الاساسية ونقص الوعى التنموى لدى السكان المحليين مما حد كثيراً من جهودهم التنموية.

٣-٢ مرحلة اللامركزية :

وقد أدى إخفاق النظام المركزى فى تحقيق التنمية الاقليمية الى الاتجاه نحو النظام اللامركزى لاستنفار الجهود الشعبية المحلية لتحقيق ما عجزت عنه بيروقراطية الدولة المركزية فهل حققت المحليات هذا الهدف؟

لقد اعتبر القانون رقم (٩٧/٩٨٢) المنشئ للبلديات "البلدية" مجموعة ترابية اقليمية خاضعة للقانون العام ولها شخصية قانونية واستقلال مالى ، وتتمتع بميزانية وموظفين وممتلكات خاصة لممارسة صلاحيتها .

وتشمل صلاحيات البلدية التجهيزات الصحية والتعليمية والمنشآت الرياضية والثقافية والحدائق والمياه والانارة والنظافة والاسواق والمذابح والنقل الداخلى وصيانة الطرق المحلية واستصلاح وتسيير القطع الارضية المقتطعة للبلدية من طرف الدولة .

وقد تم بموجب هذا القانون تشكيل هيئة بلدية فى كل بلدية تتكون من عمده ومساعد أو أكثر و مجلس بلدى وجميع أعضاء الهيئة البلدية منتخبون [١٤]. ورغم أن جل اختصاصات الولاه والحكام

قد تم نقلها الى الهيئة البلدية بغرض مساهمتها بقوة فى عملية التنمية إلا أن هذه المحليات مازالت تعانى من مشاكل عديده تعوق دورها التنموى. من حيث مصادرها المالية تعانى البلديات من نقص موارد تمويلها وانخفاض نسبة التحصيل (فقد قدر Xavier Hoang ان متوسط التحصيل لا يتجاوز ٤٠٪ من الايرادات المتوقعة للبلديات فى موريتانيا)[١٥]. ويؤدى هذا الضعف فى مصادر التمويل الى عجز البلديات عن إنشاء مشروعات أو خدمات تنموية ذات أهمية بل إن معظمها لا يكاد يغطى نفقات التسيير الادارى للبلدية، ايضاً تعانى البلديات من صغر أحجامها المساحية والسكانية كما اسلفنا مما يقلل من قدرتها على النمو الذاتى ، كما تعانى معظم البلديات من نقص شديد فى الامكانيات التخطيطية والتنفيذيه وخصوصاً الكوادر البشرية المؤهلة لخلق وإدارة العملية التنموية وتعانى معظم البلديات الداخليه من العشوائية فى التسيير وغموض الرؤية التنموية لدى القيادات المحلية المنتخبة ، ولا يتجاوز دور المواطنين فى البلديات المشاركة فى عمليات الانتخاب للهيئة البلدية والتى غالباً ما يتم اختيار المرشحين لها على اسس اجتماعية وقرابية أكثر منها على أسس تنموية . ولم تتطور هذه المساهمة الى التعبئة والاشتراك فى مواجهة المشكلات المحلية وإنجاز المشروعات الذاتية ودعم الجهود التنموية الحكومية، أيضاً لا يزال المفهوم التكاملى بين هذه الوحدات غائباً رغم اشتراك معظمها فى نفس المشاكل .

وعموماً يمكن القول انه على الرغم من أن دور البلديات التنموى كان محدداً إن لم يكن معدوماً إلا أنها على الاقل تحملت جانباً مهما من الاعباء التى كانت ملقاة على عاتق الولاه(الحالة المدنية، الأمن ، الخدمات الصحية والتعليمية الخ). مما جعلهم يتفرغون أكثر للجهود التنموية الاقليمية التى تمولها الحكومة. ولهذا بدات الدولة فى توجيه انشطة الولاه فى اتجاه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فبموجب القانون رقم(٢٠٠/٩٠) بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠[١٦] تم تشكيل لجان إدارية فى كل ولاية، وجمعيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجتمع الوالى دورياً كل ثلاثة اشهر مع اللجنة الادارية للولاية وهى مكونه من الوالى رئيساً، وحكام المقاطعات، ورؤساء المصالح الجهوية، وعمد البلديات فى الولاية وتهدف هذه الاجتماعات إلى متابعة عمل أعضاء اللجنة وإبلاغهم بالتعليمات الواردة من السلطات المركزية، أما جمعيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتضم الى جانب اعضاء اللجنة الادارية ممثلى التكتلات الاجتماعية - المهنية ، وتجتمع الجمعية ثلاث مرات سنوياً حيث يتم استشارتها فى البرامج المنفذه من طرف مصالح الولاية وتقسيم المساعدات المقدمة من الولاية الى

البلديات وبرنامج استخدام مخصصات صناديق التنمية الجهوية فى الولاية . ورغم أهمية هذه اللجان والجمعيات النظرية إلا أنها على المستوى العملى مازالت تعمل بنفس طريقة اللجان التقليدية ولم تقم بإثارة أية مبادرات تنموية إقليمية جادة.

٤- تمويل التنمية الاقليمية:

٤-١ استثمارات خطط التنمية المركزية :

لم توفق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموريتانية فى توزيع استثماراتها بصورة متوازنة على الحيز الموريتانى ولعل ذلك راجع الى ان "معظم التنظير والتخطيط الانمائى قد صاغة الاقتصاديون الذين يركزون اهتمامهم الرئيسى فى القضايا الاقتصادية المجردة دون اعتبار لتأثيرها على السكان او المكان "[١٧]. وحتى بعد بروز المشكلات الناجمة عن عدم التوازن فى مستويات التنمية بين الاقاليم لم يحاول الاقتصاديون المشرفون على التخطيط بذل جهود جادة لاعادة التوازن المكانى إذ ان معظمهم كان يعتقد "أن التوازن فى سبيله للحدوث ، وان الفروق فى الدخول والاسعار ومستويات الانفاق بين الاقاليم او المناطق المختلفة سوف يتلاشى فى الأجل الطويل نظراً لميل قوى السوق الى التوازن "[١٨] ولكن التجربة أثبتت ان العامل الزمنى يزيد من الفوارق الاقليمية ولا ينقصها حيث تعمل الوفورات الخارجية الناتجة عن قوى التكتل على زيادة التركز المكانى لقوى التنمية فى المناطق المنماه دون غيرها مع ما يتبع ذلك من تحرك للسكان ورؤوس الاموال على حساب الاقاليم الصغيرة والمتخلفة.

وقد عانت مسيرة التنمية فى موريتانيا من المشكلات الناجمة عن تركيز التنمية على المستوى المكانى حيث انقسم المجال الموريتانى الى (اقاليم محظوظة) و(اقاليم مسحوقة) بسبب التمييز الواضح فى توزيع الاستثمارات الحكومية ، ولم يكن التمييز موجها لاقاليم بذاتها بقدرما كان موجها (للقطاع الريفى) الذى تعتمد عليه هذه الاقاليم. فقد خصصت معظم استثمارات خطط التنمية للقطاع الصناعى والخدمى وهكذا كانت معظم الاستثمارات فى القطاعات الصناعية والخدمية وحتى فى البنية الاساسية كانت مركزة فى الاقاليم المحظوظة نظراً لطابع اقتصادها التعدينى (تيرزمور، اينشرى) أو الخدمى (نواكشوط ، نواذيبو) فى حين اهملت الاقاليم التسعة الباقية نظراً لاعتمادها على النشاطات الريفية التى تم إهمالها فى خطط التنمية المتعاقبة. ويوضح الجدول رقم (١) الاستثمارات المخططة والمنفذه حسب القطاعات.

جدول رقم (١) الاستثمارات المخططة والمنفذة فى الخطط الاقتصادية السابقة حسب القطاعات (بالمليون أوقية)

نسبة القطاعات من الاستثمارات المخططة والمنفذة	المخطط الاول ١٩٦٣-١٩٦٦		المخطط الثانى ١٩٧٠-١٩٧٣		المخطط الثالث ١٩٧٦-١٩٨٠		المخطط الرابع ١٩٨١-١٩٨٥		برنامج التقويم الاقتصادى المالى ١٩٨٥-١٩٨٨		برنامج الدعم والدفع ١٩٨٩-١٩٩١		البرامج السنوية ١٩٩٢-١٩٩٤	
	٥٥٥ مليون أوقية		٩٤٢٧ مليون أوقية		٤١٧٨٣ مليون		٨٩٢٥٠ مليون		٥٥٠٠٠ مليون		٤٥٠٠٠ مليون		٥٥٠٠٠مليون * *	
	المخطط ٪	المنفذ ٪	المخطط ٪	المنفذ ٪	المخطط ٪	المنفذ ٪	المخطط ٪	المنفذ ٪	المخطط ٪	المنفذ ٪	المخطط ٪	المنفذ ٪	المخطط ٪	المنفذ ٪
القطاع الريفى	٨,٦	٤٥,٧	١٣,٩	٣٨,٤	١٤,٣	٥٤,٢	٢١,٦	٣٦	٣٥,٣	٣٤,٧	٣٤,٣	٥٦,٧	٢٠,٣	٧٨
الصناعة والتعدين	٣٣,٨	١٢٣,٢	٣٤,٤	٨٨,٣	٣٢,٧	٥٦,٢	٤١,٧	٤٩	٢٥,١ (١)	٣٤,٥	٢٧,٤	٩٣,١	٤٤,٨	٧٥,٦
التشييد والبناء	-	-	٠,٢	٦,١	٤,٩	٩٨,٩	-	-	-	-	-	-	-	-
الكهرباء والماء والغاز	١٥,١	٤١	٦,٦	٤٨,٦	٣,٤	٩٤,٩	-	-	-	-	-	-	-	-
النقل والتخزين والمواصلات	١٣,٧	١٢٧,٧	٢٦	٦٨,٥	٢٩,٢	١٢١,٦	٢٢,١	٤٠	٢٧,١ (٢)	١٩,٥	٢٥,١ (٤)	٥٢,١	١٩,١	٥٦,١
التجارة والخامات	٢,٣	١٩٧	١,٥	-	٠,٤	٣٣,٢	-	-	-	-	-	-	-	-
الصحة والتعليم	٦,١	١١٢	٩	١٩	٩,٨	٥٥,١	١١,٦	٢٨	٧,٤	١١ (٣)	١٠,١	٣٣,٨	١٣,١	٤٣,٨
القطاعات الاخرى	٢٠,٤	٧٧	٨,٤	٠,٨	٤,٨	٤٩,٩	٣,٠	-	٥	١١ (٣)	٣,١	٧٧,٨	٢,٧	٨٠
المجموع	١٠٠	١٢٢	١٠٠	٥٨,٥	١٠٠	٧٨,٥	١٠٠	٤٢*	١٠٠	١١٠,٧	١٠٠	٦٣	١٠٠	٧٠

المصدر : ١- محمدن بن أحمد سالم ، الاقتصاد الموريتانى ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج والآفاق، نواكشوط ١٩٩٢.

٢- الصوفى ولد الشيبانى، سياسات الإصلاح الاقتصادى فى موريتانيا ، بحث ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٣.

(١) تشمل الصيد البحرى ، المعادن ، الصناعة ، الطاقة . (٢) تشمل الطرق والموانى وموارد الشرب للمدنيين . (٣) يشمل الموارد البشرية والقطاعات الأخرى.

(٤) الاستصلاح الترابى ويشمل البنى التحتية ، الاسكان ، المياه الحضرية، الاعلام والمواصلات .

(-) غير متوفر أو متضمن فى بنود أخرى.

**هذه النسب قام الباحث بحسابها اعتمادا على البيانات الخام الواردة فى : O.N.S. ELEMENTS DE CONJONCTURE MARS , 1995 , No 7 , P: 21

جدول رقم (٢) الموازنات الاقليمية (١٩٦٠-١٩٨٦) بالمليون أوقية

الولاية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	معدل النمو	الرتبة
ح.الشرقى	٢٠,٣	٢٠,٢	٢٩,٣	٢٤,٢	٢٢,٣	٢٧,٣	٢٤,٦	٢٥,٧	٢٧,٢	٣٣,٢	٣١,٦	٣٠,٨	-	-	٢,١	١١
ح.الغربى	١٠	-	-	١٥,٣	١١,٨	١٢,٦	١٦,٥	١٥,٩	١٩,١	١٦,٩	١٥,٧	١٧,٥	١٩	١٨,٧	٣,٣١	٨
العصابة	١٤,٦	١٦	١٧	١٥,٦	١٣,٤	٧,٩	١٠,٥	١٠,٢	١٢,٦	١٥,٧	١٩,٦	٢١,٣	٢٥,١	٢٦,٨	٣,٢	٩
قورقول	١٠,٣	-	١٢,٧	١٤,٣	١٤	١٣,٨	١٥	١٧,٧	١٥,١	١٨,٢	٣٢,٧	٣٣,١	٢٣,٩	٢٨,٢	٦,٦٨	٦
البراكنة	١٣,٤	١٥	١٤,٩	١٦,٦	١٧	١١,٩	١١,١	١٣,١	١٤,٦	١٥,٩	١٦,١	١٨,٨	٢١,٣	٢٣,٨	٢,٩٨	١٠
الترارزة	١٦,٤	١٦,٧	١٩,٧	١٩,٢	٢١,٦	٢٦,٣	٣١,٤	٢٨,٣	-	٢٩,٥	٣٣,٢	٣٦,٢	٤٨	٤٣,٦	٦,١	٧
آدرارا	١٧	١٢,٩	-	١٦,٢	١٧,٧	١١,٥	١٣,٤	١٤,٧	١٧,٥	١٦,١	١٦,١	٢٣,٦	١٧,٩	٢٠,٢	٠,٧	١٢
تواذيبو	-	١٨,١	٢٠,٨	٢٢,٦	٢٦	٣٠,٣	٨٥,٥	١٥٤,٢	٨٤,٣	٨٥,٥	٢٣٦,٦	٢٧٠,١	-	-	٦٠,٣	٢
تجانت	x	x	x	x	x	٧,٥	٦,٧	٣,٢	١١	١٣,٦	١٤,٤	١٣,٤	-	-	٦,٨	٥
قيدماغا	xx	xx	xx	xx	xx	٥,٦	٧,٧	٧,٨	٩,٨	٩,٧	١٢	١٣,١	١١,٧	١١	٠,٤٨	١٣
تبرس زمور	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	١٤,١	١٤,٩	١٦,٨	١٩,٦	٢٥,٣	٢٤,٤	٣٤,٤	٣٢,٥	٣٠	٨,٦	٤
ينشيرى	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	xxxx	٤,٢	٧	٥,٣	٧,٥	٧,٦	٦,٩	١٢,٩	١٢,٢	١٢	١٤,٣	٣
تواكشوط	١٧,٣	-	-	٣٣,٢	٤٣,٦	٨٠,٢	١٣٣,١	١٥٢,٣	-	٢١٣,٨	٢٦٧,٨	٢٦٤,٣	٣١١,٨	٣١٥	٦٦,٣	١
موريتانيا	١٣٧,٣	١٦٠,١	١٧٩,١	١٧٧,٢	١٨٧,٤	٢٥٣,٢	٣٧٧,٤	٤٦٥,٥	٤١٨,٩	٥٠١	٧١٧,١	٧٨٥,٥	٨٣٧,٧	٨٤٣,٦		

x ولاية كانت تابعة لولاية لعصابة خلال هذه السنوات xx ولاية كانت تابعة لولاية قورقول خلال هذه السنوات xxx ولاية كانت تابعة لولاية آدرار خلال هذه السنوات

xxxxولاية كانت تابعة لولاية الترارزة خلال هذه السنوات . (-) غيرمعروف .

- SOURCE : MOCTAR EL HACEN , CENTRES ET REGIONS EN MAURITANIE , R.M.M.M., 1989 , NO: 45 , P:159

ورغم ان برامج الاصلاح الاقتصادى حاولت اعادة الاعتبار للقطاع الريفى وتحقيق نوع من اللامركزية فى توزيع الخدمات إلا أن عدم التوازن الاقليمى يزيد بسرعة تفوق الجهود المتأخرة لاعادة التوازن الاقليمى .

٤-٢ الميزانيات الاقليمية:

اعتمد تمويل التنمية الاقليمية بعد استثمارات خطط التنمية على الميزانيات الاقليمية وتتكون هذه الميزانيات من موارد عادية هى عوائد الرسوم والضرائب ودخول الاملاك التى تمتلكها الولاية وموارد استثنائية وتتكون من المساعدات الحكومية وغيرها كالعطايا والهبات [١٩].

ومن هنا بدأت مشكلة التنمية الاقليمية غير المتوازنه فلم تكن موارد الولايات متوازنه نظراً للاختلاف الكبير بين الولايات فى حجم الانشطة الاقتصادية التى تجبى منها الضرائب والرسوم ونظراً للتفاوت الهائل فى حجم المنشآت التى تمتلكها الولاية وبالتالى كانت هناك فروق كبيرة فى الموارد العادية أما الموارد الاستثنائية فقد كان توزيعها هى الاخرى مشوها وغير عادل" فباستثناء الاسهامات المتواضعة لصندوق التنمية الاقليمية فإن الدولة لم توزع ابدا بإنصاف الميزانيات الاقليمية"[٢٠] وقد ادى هذا الوضع الى ان تنقسم الولايات الموريتانية الى قسمين.

- ولايات محظوظة : وهى الولايات الاقتصادية الحديثة وتضم ولايات نواكشوط نواذيبو، تيرس زمور ، اينشيرى (سابقاً) وتضم ٢٧٪ من مجموع السكان .

- ولايات مسحوقة (أقل حظا) وهى: الولايات ذات الاقتصادات الريفية (الزراعة - الرعى) وتضم ٧٣٪ من مجموع السكان.

وسيكون التساؤل عن أسباب التميز من المجموعتين وارداً لماذا تكون المجموعة الاولى غنية ومحظوظة والمجموعة الثانية أقل حظا وأكثر فقرا؟ وللاجابة يمكننا أولا التذكير بإن الولايات ذات الاقتصادات الحديثة قد استفادت من الاستثمارات الضخمة التى ضخت فيها من قبل شركات الاستغلال التعدينى ذات التمويل الاجنبى ومن خلال تركيز الخطط الاقتصادية الموريتانية على تنمية القطاع الحديث وإهمالها المتواصل للقطاع الريفى، ومن ناحية أخرى فقد تأثرت الاقاليم الريفية وبصورة مباشرة بالنتائج السلبية للجفاف والتصحر مما اصاب مواردها وهياكلها الاقتصادية فى الصميم ، ويمكننا أيضا فى هذا الاطار الاشارة الى أنه فى اقتصاد غير مخطط "مكانيا" كان من

الطبيعى ميل الانشطة الاقتصادية والاستثمارات والمشروعات الخاصة والحكومية الى التركز فى مناطق معّينة دون غيرها وقد أدى توفير البنية الاساسية والمرافق والخدمات فى الاقاليم الاولى دون الثانية الى توطن هذه المشروعات والانشطة بها أكثر من غيرها. وأخيرا لابد من التسليم بأن من طبيعة القطاعات الريفية ان معدل نموها أبطأ من القطاعات الصناعية والخدمية ولاشك فى أن ذلك يؤثر على تطور قدرتها على توفير موارد كافية لتمويل الميزانية التنموية بها.

بعد هذا التحليل النظرى يمكننا ان نعتمد على الارقام لاثبات الفوارق الاقليمية فى معدلات نمو الميزانيات من ناحية وفى مجال الفوارق فى الاحجام النسبية لهذه الميزانيات. ويوضح الجدول رقم(٢) تطور الميزانيات الاقليمية منذ الاستقلال وحتى ١٩٨٦ وهى آخر سنوات المرحلة المركزية فى الادارة الاقليمية ، وتوضح معدلات النمو السنوى للميزانيات ان الولايات ذات الاقتصادات الحديثة قد نمت ميزانياتها بمعدلات عاليه فى الفترة من(٦٠-١٩٨٦). ففى نواكشوط وصل المعدل السنوى لنمو الميزانية لـ (٦٦,٣٪) وداخله نواذيبو (٦٠,٣٪) وايشرى(٤١,٣٪) وتيرس رموز (٨,٧٪) فى حين أن الاقاليم الريفية تتراوح معدلات نمو ميزانياتها بين (٠,٧٣) فى كيدماغا و(٦,٨٪) فى تجانب . هذه المعدلات الكبيرة لنمو الميزانيات فى الاقاليم ذات الاقتصادات الحديثة ادت الى تطور نسبة ميزانياتها الى مجموع الميزانيات الاقليمية فى الدوله من (٢٥,٩٪) سنة ١٩٦٠ الى ٧٤,٣٪ سنة ١٩٨٦ هذا مع أن عدد سكانها - رغم تزايدهم المفرط بسبب الهجرة - ما زالوا لا يمثلون سوى ٢٧٪ من السكان كما اسلفنا. ويتضح تطور الميزانيات فى الشكل رقم (٢).

وبعد اقرار النظام المركزى لم يطرأ جديد على الميزانيات الاقليمية سوى تفتيت الموارد العاديه منها على أعداد كبيرة من البلديات مما أضعف من فاعليتها وقلل من إمكانية استغلالها فى تمويل مشروعات تنموية ذات أهمية وجعلها تحت رحمة عدد كبير من المتربصين بالأموال العامة فى ظل رقابة هشه.

٥- تخطيط التنمية الاقليمية :

تأخر الانتباه الى ضرورة ادراج البعد المكانى فى عمليات التخطيط التنموى حتى بداية الثمانينات، وكان لهذا الانتباه المتأخر أسبابه فقد أدى إهمال البعد المكانى فى خطط التنمية الى توزيع مشوه للاستثمارات والمشروعات على الاقاليم ونتج عن ذلك تركز شديد للتنمية احال الاقاليم

الشكل رقم (٢)

تطور النصيب النسبى للاقاليم الريفية والاقليم الصناعية الخدمة من مجموع الميزانيات الاقليمية فى الدول (فى سنوات مختلفة)

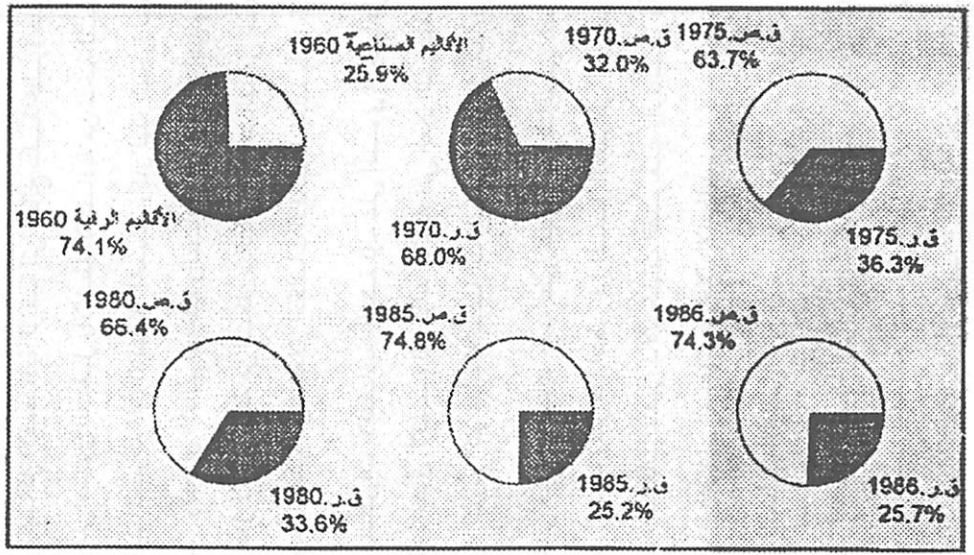

- قام الباحث برسم الشكل اعتمادا على البيانات الرقمية الواردة فى الجدول رقم (٢)
- الاقاليم الصناعية الخدمية هى (نوا؛كشوط ، داخله نواذيبو، تيرس زمور ، اينشيرى).
- الاتتقاليم الريفية وهى (بقية الاقاليم).

المنماه الى "قلب نابض وسط اطراف مشلوله" مما انعكس على الاداء العام للاقتصاد الموريتانى ولم تحقق الخطط الاقتصادية الاهداف المرجوه بسبب تعطيل الموارد التنموية فى الاقاليم الريفية وتفاقم المشكلات الناجمة عن تخلف هذه الاقاليم واصبحت هناك فوارق جلية بين الاقاليم تقف عائقاً دون تطور متناسب للتنمية على مستوى الدولة ككل. ومن ناحية أخرى أدى التخريب الذى احدثه الجفاف ومن ثم التصحر فى الهياكل الاقتصادية الريفية الى نتائج سلبية خطيرة على المستوى الغذائى والصحى من ناحية وعلى مستوى التشغيل والانشطة الاقتصادية من ناحية ثانية، واضطر الكثيرون الى الهجرة الى الاقاليم المحظوظة ذات الاقتصاد الحديث، وكان لهذه الهجرة نتائجها السلبية على كل من المصدر والقصد، وتبين أن الاقاليم الداخلية واقتصادها الريفى (الزراعى والرعوى) كانت توفر مصادر دخل وفرص عمل لاعداد هامة من السكان وبالتالى فإن اهمالها فى خطط التنمية السابقة كان خطيئة لا تغتفر وبدأ التفكير فى استغلال إمكانيات الاقاليم الداخلية يأخذ طابعاً أكثر جدية .

وفى مقابل هذه التطورات الاقتصادية والبيئية فإنه على المستوى الاجتماعى أدى تزايد الوعى بالخصوصية الجهوية وبالحقوق الاقليمية الى تزايد الانتباه الى الغبن الذى طالما مارسه المركز على الاطراف وبدأت الدعوة لتوزيع اكثر عدالة للاستثمارات والتجهيزات والخدمات تتزايد.

وفى النصف الثانى من الثمانينات حدث تطور سياسى هام ساهم فى دعم الاتجاه نحو ادراج البعد المكانى فى خطط التنمية وتمثل هذا التطور فى المسلسل الديمقراطى الذى بدأ بإقرار اللامركزية الادارية من خلال انشاء البلديات لتنتهى بالانتخابات التشريعيه والرئاسية. فأصبح للسكان فى مواقعهم المختلفة آليات ضغط على السلطات من خلال الانتخابات.

٥-١ البعد المؤسسى للتخطيط الاقليمى:

وهكذا كان إنشاء إدارة للاستصلاح الترابى (التخطيط الاقليمى) "بمثابة اعلان رسمى عن بدء الاهتمام الجاد بالبعد الاقليمى للعملية التنموية ، ففى١٣/١٠/١٩٨٢ وبموجب المرسوم رقم (٨٢/٩٨) أصبحت هناك وزارة للتخطيط والاستصلاح الترابى تضم ضمن اداراتها الاربع إدارة (للاستصلاح الترابى). وقد اضطلعت هذه الادارة بالمهام التالية:

- صياغة السياسة الاقليمية العامه، وفى هذا الاطار فإن الادارة مكلفة بمرافقة الاستخدام الامثل للامكانيات الاقتصادية والبشرية للبلاد .

- تصنيف المجال الموريتانى بطريقة متجانسة ، وتوزيع سكانه بشكل ملائم وكذا تجهيزاته ونشاطاته[٢١].

وبعد فترة من عمل الادارة لوحظ ان موقع الادارة فى وزارة التخطيط لا يسمح بمراقبة كامله للمشروعات والنشاطات الاقليمية خصوصاً أن الاقاليم واداراتها تتبع لوزارة اخرى هى وزارة الداخلية[٢٢] ولهذا لم ينتصف عام ١٩٨٦ حتم تم الحاق الإدارة بوزارة الداخلية وذلك بالمرسوم رقم (٨٦/٤٣) بتاريخ (١٩٨٦/٣/٢٨).

ورغم مرور ما يزيد على (١٥ سنة) منذ إنشاء الادارة إلا أنها مازالت تعانى من نقص شديد فى الكوادر الفنية المتخصصة فى التخطيط والتنمية الاقلمية كما انها مازالت حتى الآن فى مرحلة اقناع اجهزة الدولة الاخرى بضرورة دورها وأهمية نشاطها فى تحقيق تنمية شامله ومتوازنه مكانياً، بل إن اقرب الادارات اليها وأكثرها تعاونا معها اعنى ادارة التخطيط الاقتصادى بوزارة التخطيط"مازال إسهام الاستصلاح الترابى يقع فى آخر اهتماماتها "[٢٣] ومازالت تعتبر المقترحات الخاصة بتهيئة المجال والمعدة من طرف إدارة الاستصلاح الترابى" نماذج مكررة لبرامج وطنية"[٢٤]. كما تعانى الادارة من ان موقعها فى وزارة الداخلية لا يعطيها السلطة الكافيه على الاجهزة التابعة لبقية الوزارات وإن كان هذا الموقع يسهل الكثير من مهامها على المستوى الاقليمى .

وحتى الان يعتبر اعداد المخطط الوطنى للاستصلاح الترابى أهم الاعمال التى انجزتها الادارة.

٥-٢ المخطط الوطنى لتهيئة المجال

يهدف هذا المخطط الى "تزويد الدولة الموريتانية برؤية بعيدة المدى عن تنظيم محيطها الجغرافى، معبراً عن الخيارات الكبرى للسياسة التنموية المستمرة من طرف السلطات السياسية وأخذاً فى الاعتبار الموارد المتاحة ومعوقات التنمية التى تيمز مختلف أجزاء التراب الوطنى"[٢٥].

وينطلق المخطط من فكرة تركيز الجهود على المناطق الاكثر مردودية، إذ أنه نظراً للمساحة الشاسعة للبلاد ونظراً لمحدودية الموارد المالية المتاحة فإنه سيكون من المنطقى تركيز الجهود على المناطق ذات المردودية المباشرة وتوضح الخريطة رقم (٢) الحدود التقريبية لهذه المناطق إلا أن كل سياسة تهيئة فعاله ترتكز انشطتها على المناطق ذات الاولوية يجب أن تكون مصحوبة بأنشطة قطاعية فى جميع المناطق[٢٦].

الخريطة رقم (٢)

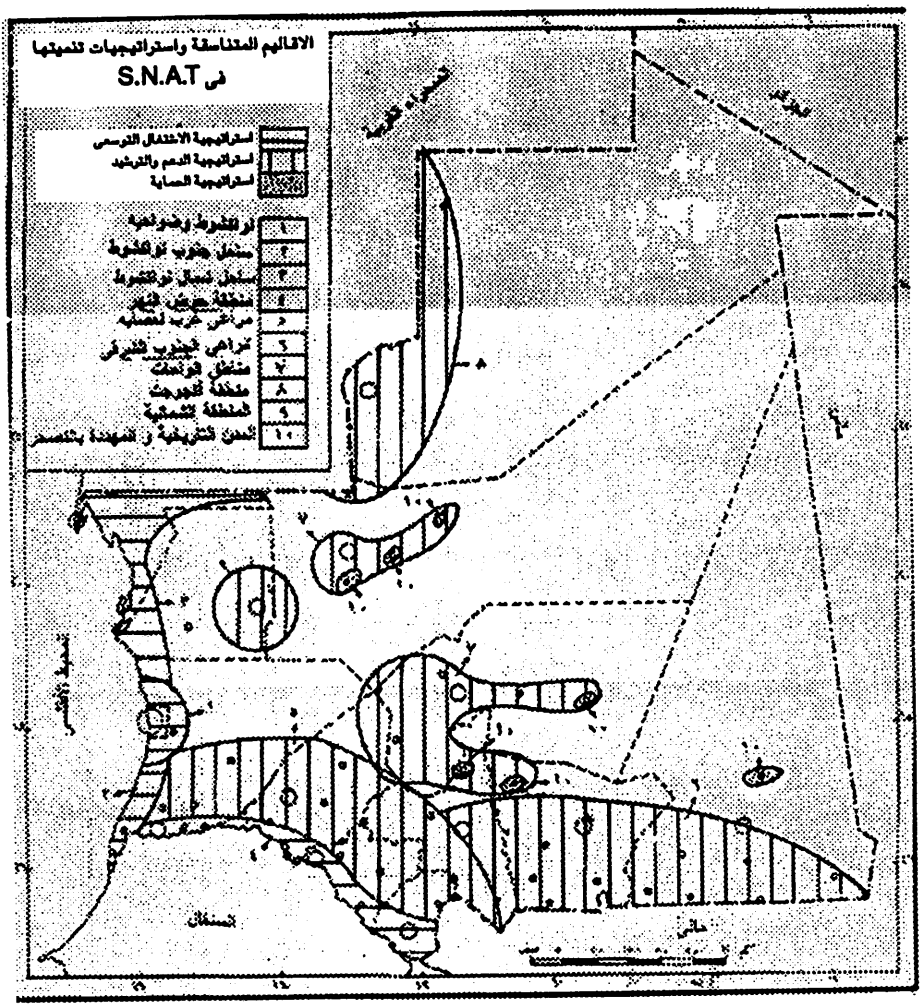

وقد افترض المخطط ان المؤشرات الاقتصادية الاساسية ستتطور حسب التوقعات الواردة بالجدول رقم (٣) ورغم أن هذه التوقعات متفائلة الا أنه قرر أن تحقيقها ليس مستحيلاً إذا استغلت الموارد الوطنية بكفاءة ، ويؤكد المخطط على أن استغلال الامكانيات الوطنية يجب أن يقوم على اساس اربعة مبادئ هامة وهى [٢٧]:

- خلق ظروف ملائمة لانطلاق المبادرات الخاصة من خلال تقوية البنية الاساسية وتطوير المصادر البشرية والمحافظة على البيئة.

- تحسين استغلال الموارد التقليدية الكبرى من خلال تدعيم نشاطات البحث والتنقيب وتنمية القطاع الريفى وتطوير استغلال الموارد البحرية .

- ادخال نشاطات جديدة لزيادة فعالية الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وذلك من خلال التخفيف من المركزية الصناعية بإقامه صناعات اقليمية معتمدة على القطاع الريفى ، واستغلال الامكانيات السياحية الاقليمية ، والبحث عن موارد معدنية جديدة .

- استغلال الامكانيات المبعثرة حيث إنه بالرغم من ان الظروف المحلية قد لا تكون مثالية اقتصادياً بالضرورة إلا أن الابعاد الاجتماعية اضافة الى تكاليف النقل تجعل من الضرورى الاستغلال الكامل للموارد المحلية للتجمعات السكانية المختلفة المتناثرة على امتداد الحيز الجغرافى للدولة.

وقد قدم المخطط خطوطاً عريضة تشكل الخيارات التنموية فى الاقاليم الداخلية وتدور هذه الخيارات حول تحديد النشاطات الاساسية التى يجب أن يتخصص بها الاقليم والمشروعات الضرورية والملحة لتنميته وخصوصاً فى مجال البنيه الاساسية، كما تضمنت الخيارات الاقليمية أهم الاجراءات الضرورية فى مجال البحث عن الموارد واستغلالها وتحسين انماط الانتاج والتوزيع داخل الاقليم.

ولتنفيذ أهداف المخطط فإنه لابد - حسب المخطط - من العمل على محورين:

- المحور الأول : ويتمثل فى وضع خطط لتحقيق امثل استغلال للمناطق ذات المردودية المباشرة بشكل يحقق الكفاءة فى الانتاج.

- المحورالثانى: ويتمثل فى العمل على إيجاد هيراركية حضرية لاقطاب تنموية تسمح بتوزيع الخدمات وفرص التنمية فى جميع المناطق بشكل يحقق العدالة فى التوزيع وتوضح الخريطة رقم(٣)

جدول رقم (٣) تطور المؤشرات الاقتصادية الأساسية

الولاية	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠١٠
الناتج الداخلى الخام					
معدلات نمو الناتج الداخلى الخام		٠,٠٣٥	٠,٠٥		٠,٠٩٥
الناتج الداخلى الخام بتكلفة العوامل	٤٠٥٠٥٠٠٠	٤٤٩٠٨٠٠٠	٥١٩٨٦٠٠٠	٠,٠٧	١٩٧٨٦١٠٠٠
نصيب الفرد من الناتج الداخلى الخام (بالالف أوقية)	٢٢	٢٢	٢٤	٧٢٩١٣٠٠٠	٥٨
ميزانية الدولة				٢٩	
-الايرادات (بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٢) (بالالف أوقية)	١٦٦٨٤٠٠٠	٢٣١٨٩٠٠٠	٢٦٨٤٣٠٠٠	٣٧٦٤٨٠٠٠	١٠٢١٦٣٠٠٠
- النفقات (بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٢) (بالالف أوقية)	١٥٠٦٦٠٠٠	١٨٦٥٧٠٠٠	٢١٣٣١٠٠٠	٢٨٨٣٢٠٠٠	٧٠٤٠٥٠٠٠
الاستثمارات				٣٦٠٠٠٠٠٠	
الاستثمارات العمومية (بالالف أوقية)	١٥٧٢٨٠٠٠	١٨٧٩٠٠٠٠	٢٥٤١٦٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠٠
الاستثمارات الخاصة (بالالف أوقية)	٤١٢٧٠٠٠	٥٣٧٠٠٠٠	٨٠٢٤٠٠٠	١٦٢٢٢٠٠٠	٣٩٢٩٢٠٠٠
نسبة السكان المستثمرين٪	٢,٩٧	٣,٨٦	٥,٤٠	٩,٧٢	١٧,٥٠

Source: D.A.T.A.R., LES Grandes Options D'Amenagement Du Territoire En Mauritanie (1994-2010), .,Op.Cit., p.15.

هيراركية الاقطاب التنموية فى المخطط. وفى الحقيقة فإن هذا المخطط لم يقدم استراتيجية شاملة للتنمية الاقليمية وإنما كان عبارة عن توزيع اقليمى لمشروعات الوزارات القطاعية ، كذلك لم تكن البرمجة الزمنية لمشروعاته واضحة ولم يول المخطط اهتماماً يذكر باستنفار الجهود الشعبية وتنمية مصادر التمويل المحليه فجاء جهداً حكومياً صرفا يفتقد قوة الدفع المجتمعية التى تشكل الوقود الحقيقى لأى تنمية اقليمية حقيقة. وقد عانى تنفيذ المخطط من معوقات كثيرة كان اولها التمويل وآخرها "عدم التفهم" الذى يعانى منه أى جديد على بيروقراطية مستحكمة لم تعهد الحكم فى انشطتها مكانياً وبالتالى فإن معظم مشروعاته لم يتم تنفيذها.

٦- حصاد التجربة : تفاوتات اقليميه

حاول الباحث فى دراسة سابقة[٢٨] قياس حجم التفاوت الاقليمى فى مستويات التنمية وقد اعتمد على أحد عشر مؤشراً من أهم المؤشرات تشمل أهم جوانب التنمية للحصول على مقياس مركب وشامل للتفاوت الاقليمى. وأهم هذه المؤشرات:-

- معدل الاستخدام البشرى : ويوضح العلاقة بين القوة العاملة الفعلية و عدد السكان الاجمالى وهو بذلك يعطينا مؤشراً دقيقاً لحجم الاعالة الحقيقية .

- معدل التوطن الصناعى وهو يقيس الاهمية النسبية للنشاط الصناعى فى الاقليم مقارنة بأهمية هذا الاقليم نسبية فى الدولة.

- معامل الوفرة: ويقيس الاهمية النسبية للموارد البلدية الاقليمية مقارنة بمجموع الموارد البلدية فى الدولة .

- كثافة شبكة الطرق الى المساحة: وتقاس بعدد الكيلومترات الطولية للطرق الى كل ١٠٠٠ كم مربع من المساحة.

- كثافة شبكة الطرق الى السكان: وتقاس بعدد الكيلومترات الطولية للطرق الى كل ١٠٠٠ من السكان.

- مؤشر إمكانية الوصول : مؤشر إمكانية الوصول لأى عقدة يساوى مجموع قيم "مسافات اقصر الطرق التى تربط هذه العقدة ببقية العقد فى شبكة الطرق"، وقد تم اعتبار عواصم الولايات هى عقد الشبكة.

الخريطة رقم (٣)

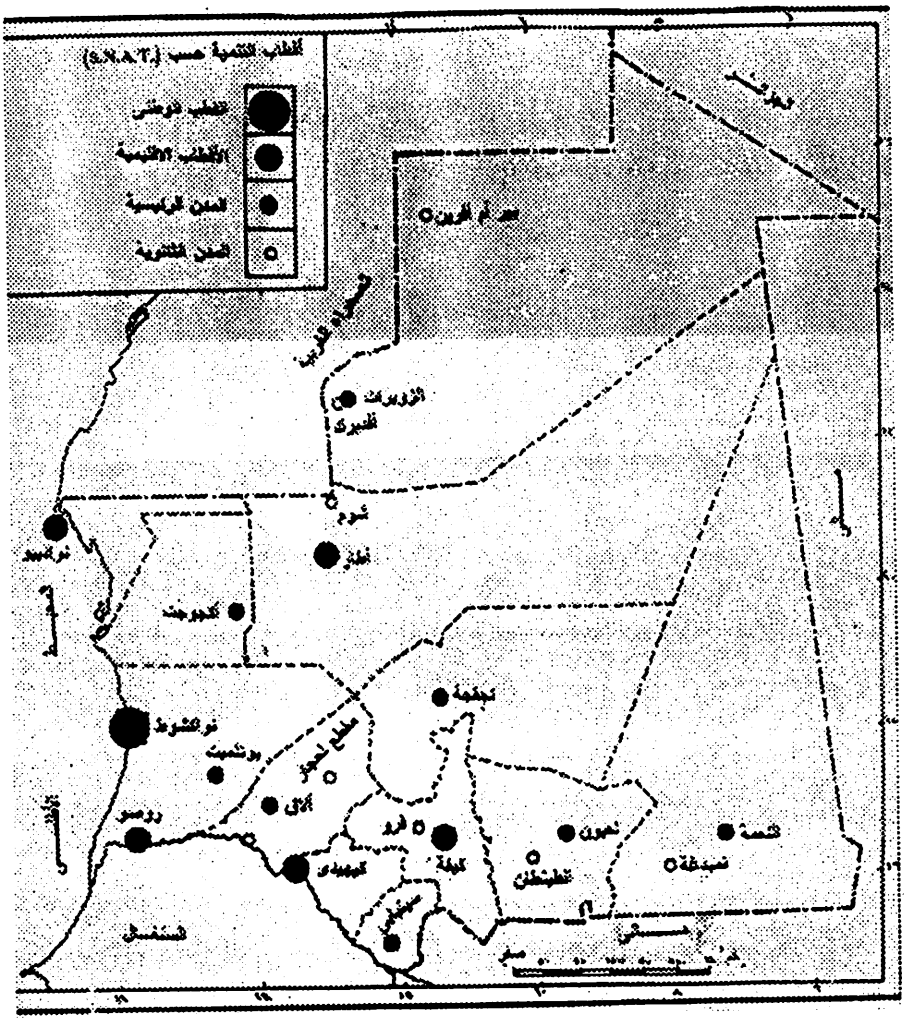

- خدمات المياه والكهرباء: وتعنى نسبة المساكن المضاءة بالكهرباء ونسبة المساكن المزودة بالمياه عبر حنفيات.

- الخدمات التعليمية : وهو مقياس مركب من: نسبة التمدرس ، نسبة الازدحام ، نسبة معلم/ تلميذ ، نسبة تلميذ /مدرسة .

- الخدمات الصحية : وهو مقياس مركب من مؤشرات خاصة بالموظفين الصحيين وبالوحدات الصحية.

وقد اعتمد الباحث على طريقة (مجموع الرتب) للحصول على ترتيب كل اقليم من حيث المستوى التنموى مقارنة ببقية الاقاليم وتعتمد هذه الطريقة على ترتيب الولايات الموريتانية الثلاث عشرة وفق كل مؤشر من المؤشرات الاحد عشر بحيث تأخذ الولاية الأفضل فى مؤشر ما الرقم(١) باعتبار ترتيبها الأول ، أما أقل الولايات حظا فى هذا المؤشر فتاخذ الرقم (١٣) اى الترتيب الأخير، وتتوزع باقى الولايات بين هذين الحدين باعتبار عدد الولايات الموريتانية لا يتجاوز(١٣) ولاية وبعد الفراغ من ترتيب جميع الولايات يتم بناء على هذا المجموع ترتيب الولايات بنفس الطريقة التى رتب بها كل مؤشر. ومن الواضح ان دقة هذا المقياس تعتمد فى الاساس على أهمية المؤشرات المستخدمة فيه، من حيث تعبيرها عن جميع جوانب التنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى على مدى التقارب بين المؤشرات من حيث الأهمية النسبية لكل منها. وبتطبيق هذا المقياس على الاقاليم الموريتانية تبين ما يلى:-

- ان مقياس التنمية الاقليمية يقسم الاقاليم الموريتانية الى مجموعة تتقارب من حيث موقعها الجغرافى، وظروفها البيئية، ومواردها الطبيعية ، ونسيجها الحضرى أو الريفى، وهياكلها الانتاجية .

- ان هناك تفاوتا واضحا بين المجموعات المختلفة، وتقاربا واضحا بين أقاليم كل مجموعة مما يعكس حدة الفوارق بين المجموعات المختلفة. ومن خلال نتائج هذا المقياس كما فى الجدول رقم (٤) يمكن التوصل الى المجموعات التالية :-

١- أقاليم متطورة: ويتراوح مجموع نقاطها بين (٣٢ و ٤٩,٧٥) وتضم هذه المجموعة على الترتيب ولايات نواذيبو، تيرس زمور، نواكشوط.

٢- أقاليم متوسطة النمو: ويتراوح مجموع نقاطها بين (٤٩,٧٥ و ٦٧,٥) ولا توجد فى هذه المجموعة أى ولاية وان كانت ولاية اينشيرى تقترب منها كثيرا ، ويدل عدم تواجد اى ولاية فى هذه المجموعة على ان هناك هوه كبيرة بين الاقاليم المنماة وبقية الاقاليم .

٣- أقاليم متخلفة : ويتراوح مجموع نقاطها بين (٦٧,٥ و ٨٥,٢٥) وتضم على الترتيب ولايات اينشيرى، آدرار، الترارزة ، تجانت ، قورقول .

٤- اقاليم شديدة التخلف : ويتراوح مجموع نقاطها بين (٨٥,٢٥ و ١٠٣)، وتضم بقية الولايات وهى على الترتيب: لعصابة، لبراكنة، قيدماغا، الحوض الغربى، الحوض الشرقى.

ويلاحظ ان خطورة التفاوتات الاقليمية تكمن فى دور العامل الزمنى فى تثبيت وتعميق هذه المشكلة ، حيث إن سهولة حل هذه المشكلة ترتبط بعلاقة عكسية مع البعد الزمنى لها ، اذ ان التراكمات الاقتصادية و الاجتماعية - التى تزداد مع الزمن - تقوى من العلاقات التشابكية للانشطة الاقتصادية داخل مراكز الاستقطاب مما يجعل محاولات اعادة توطين المشروعات فى الاقاليم الفقيرة ، وتغير اتجاهات الهجرة اليها، وتشجيع الاستثمارات الخاصة على استغلال مواردها امرا فى غاية الصعوبة . ومن هنا تتضح أهمية الاسراع فى اجراءات التقليل من هذه الظاهرة السلبية المتفاقمة. وقد حاول الباحث تفسير ظاهرة التفاوت الاقليمى من خلال التغيرات التى أحدثها قيام الدولة الحديثة فى آليات ونظم استخدام البيئة، وفى التنظيم المكانى و فى الواقع الاقتصادى والسياسى وفى الخريطة السكانية فى موريتانيا وذلك كما فى الشكل رقم (٣)

خاتمة و توصيات

من خلال الصورة السابقة لوضعية التنمية الاقليمية فى موريتانيا يقدم الباحث فيما يلى بعض المقترحات النظرية التى يمكن ان تساهم فى تحقيق تنمية اقليمية متوازنة على المدى البعيد :

١- من الضرورى الحاق الجهاز المسئول عن التنمية الاقليمية فى موريتانيا (ادارة الاستصلاح الترابى) برئاسة الجمهورية او على الاقل بمكتب رئيس الوزراء حتى يكتسب هذا الجهاز السلطة الكافية والضرورية لفرض مخططاته على الوزارات المختلفة بشكل يضمن التوزيع الأمثل لانشطة هذه الوزارات على الحيز المكانى بالدولة.

جدول رقم (٤) المقياس المركب للتفاوت الاقليمى

الولاية	معدل الاستخدام البشرى	معدل التوطن الصناعى	معامل الوفرة	كثافة الشبكة الى المساحة والسكان	مؤشر امكانية الوصول	خدمات المياه والكهرباء	الخدمات التعليمية الأساسية	الخدمات الصحية	معدل النمو السنوى (١٩٧٧-١٩٨٨)	صافى الهجرة	نسبة السكان والحضر	مجموع النقاط	الترتيب النهائى
ح.الشرقى	٤	٩	١٢	١٣	١٢	١٠	١٢	١٢	٥	٥	٩	١٠٣	١٣
ح.الغربى	٣	١٠	٨	٨	٩	١١	٨	١٣	٧	٨	١٣	٩٨	١٢
العصابة	٥	١١	٧	٨	٦	١١	١٣	٧	٦	٧	٦	٨٧	٩
قورقول	٨	١٢	١٠	٦	٤	٧	٨	٧	٩	٦	٨	٨٥	٨
لبراكنة	١٢	٧	١١	٢	١	٩	١١	٧	٨	٩	١٠	٨٧	٩
الترارزة	١٠	٨	٦	٤	٥	٥	٦	١١	١١	١٠	٧	٨٣	٦
آدرارا	١٠	٤	٤	٥	١٠	٤	٣	٣	١١	١١	٥	٦٩	٥
نواذيبو	١	١	١	١	١١	٢	٧	٣	٢	١	٢	٣٢	١
تجانت	٧	٦	٩	١٢	٣	٧	٢	٣	١٢	١٢	١١	٨٤	٧
قيدماغا	٢	١٣	١٣	١١	٨	١١	٣	١٠	٤	٤	١٢	٩١	١١
تبرس زمور	٦	٢	٢	٨	١٣	١	٥	١	٣	٣	٣	٤٧	٢
اينشيرى	١٣	٣	٥	٢	٧	٦	١	١	١٣	١٣	٤	٦٨	٤
نواكشوط	٩	٥	٣	٧	٢	٣	١٠	٦	١	٢	١	٤٩	٣
موريتانيا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*

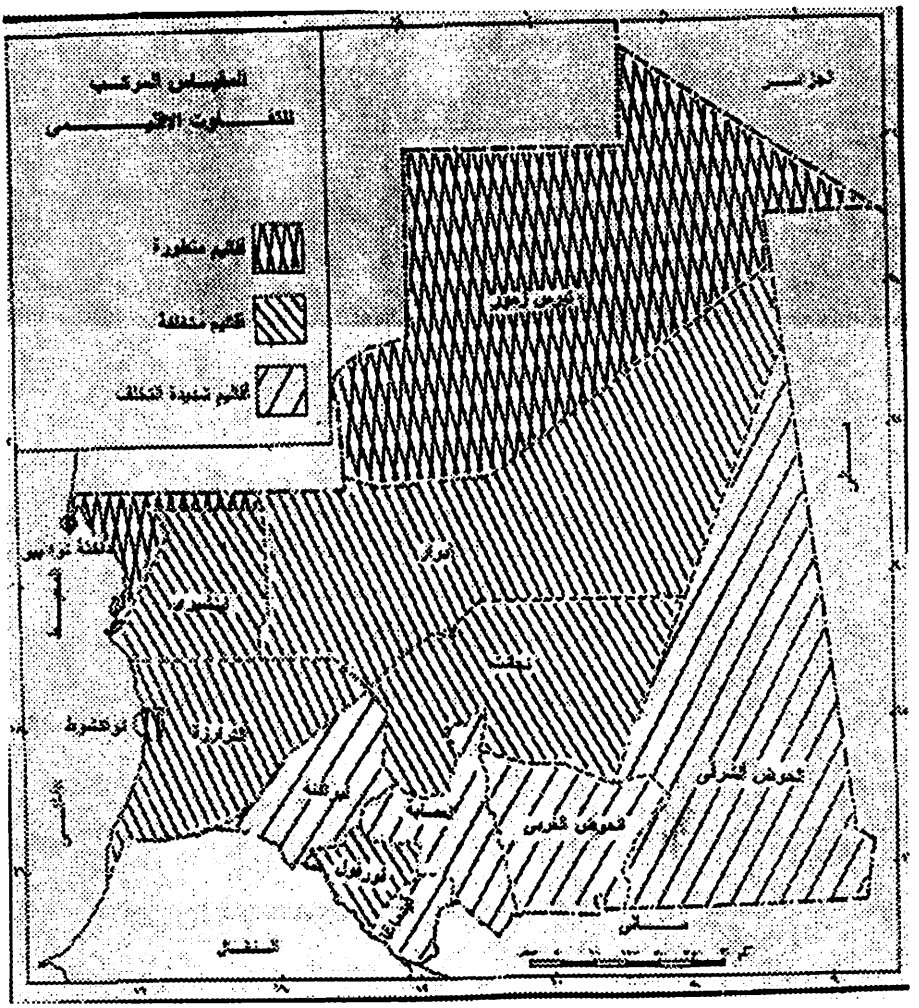
التوزيع المركب للتضاريس الأفقية
أقاليم متطورة
أقاليم متخلفة
أقاليم شديدة التخلف
الجزائر
تلمسان
الشلف
الجلفة
سطيف
قسنطينة
عنابة
الطارف
سوق أهراس
تبسة
خنشلة
باتنة
بسكرة
الوادي
ورقلة
غرداية
الأغواط
المدية
البويرة
تيزي وزو
بجاية
بومرداس
الجزائر
تيبازة
الأصنام
تندوف
بشار
أدرار
تمنراست
إليزي

شكل رقم (٣)
أهم التطورات فى العلاقة بين السكان فى الاقاليم الموريتانية
السكان والمجال قبل قيام الدولة الحديثة

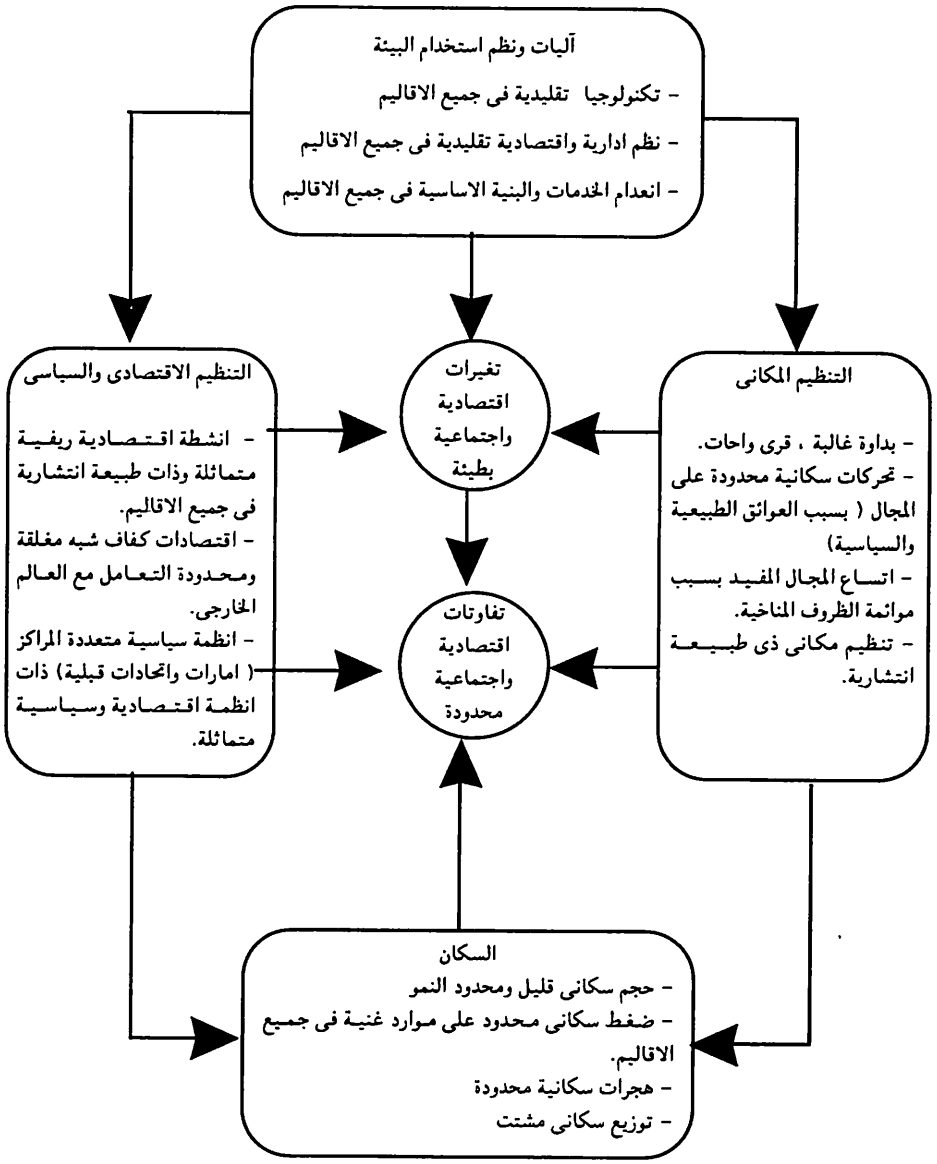

تابع - شكل رقم (٣)
أهم التطورات فى العلاقة بين السكان فى الاقاليم الموريتانية
السكان والمجال بعد قيام الدولة الحديثة

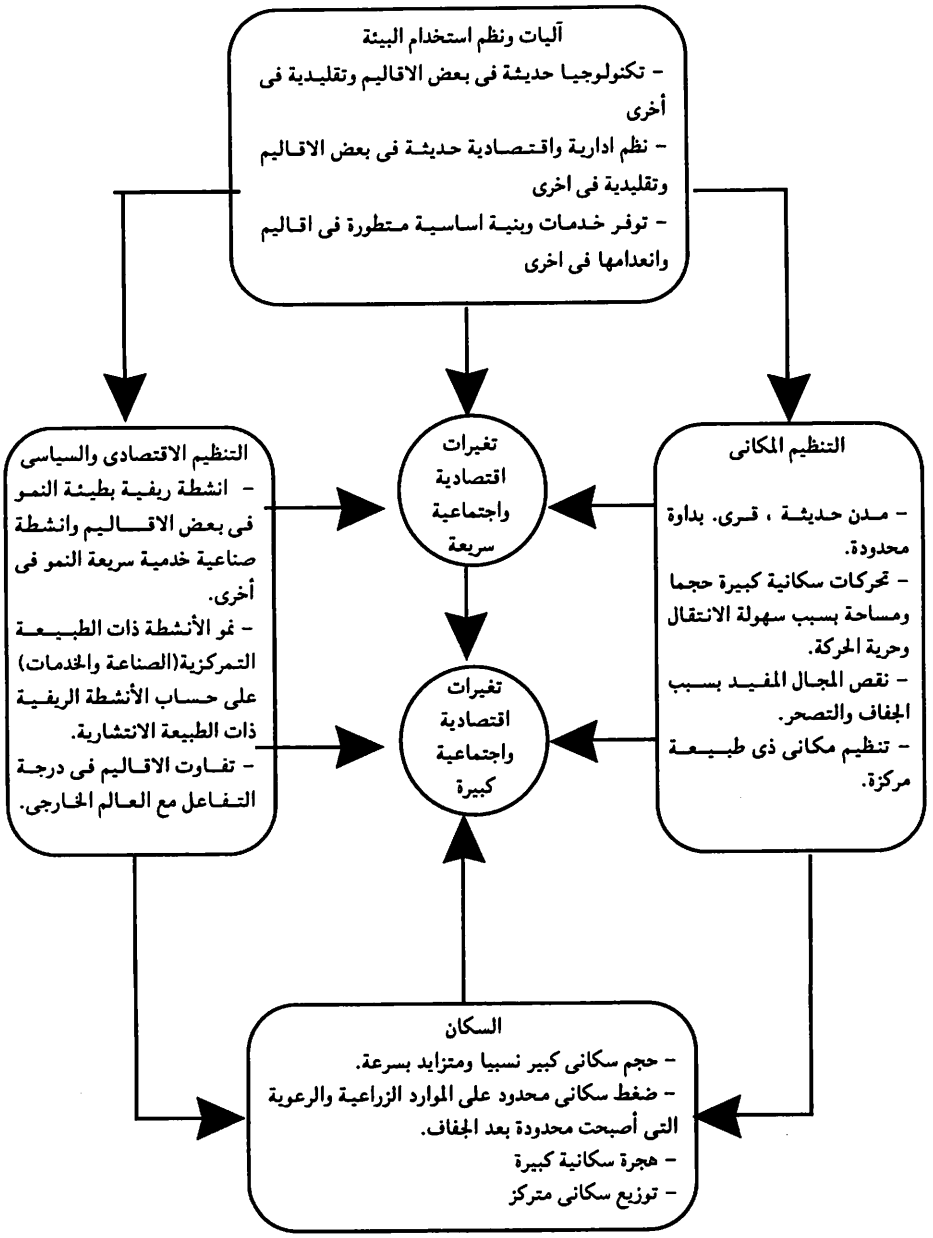

٢- ضرورة تطوير النظام اللامركزى بشكل يتلائم وأهداف المخطط الوطنى لتهيئة المجال، وزيادة صلاحيات البلديات التنموية وتطوير مواردها المالية وترشيد تسيير هذه الموارد ، واستغلال المجالس البلدية المنتخبة لاستثارة القدرات الشعبية و تعبئتها لصالح التنمية.

٣- تعديل التقسيم الاقليمى الحالى بشكل يتلائم مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى والبيئى الذى تغير كثيرا بعد انشائه.

٤- ادراج البعد المكانى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الاستثمارات والمشروعات بشكل يشجع القطاعات الاقتصادية الاكثر انتشارا مكانياً أو الاقاليم الاكثر فقرا وتخلفاً ووضع الحوافز الضرورية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الاقاليم الداخلية والتخفيف من تركز المشاريع بالاقاليم المنماة .

٥- تغيير اتجاهات الهجرة والتقليل من كثافتها من خلال تشجيع الاستقرار فى الاقاليم الداخلية لاستغلال امكانياتها المتميزة والتخفيف من الضغط على اقاليم الجذب.

٦- وضع الحدود الضرورية للمشكلات الناجمة عن الجفاف والتصحر والعمل على التقليل من الآثار السلبية لتذبذب الامطار على النشاطات الزراعية والرعوية و مواجهة الآثار التدميرية لزحف الرمال والتصحر .

الهوامش

١- L'Annuaire Statistique de Mauritanie , 1993 , P: 6

٢- سيدى عبد الله المحبوبى وبباه محمد ناصر، فى: **موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٥، ص٢٤.

٣- مصطفى الطاهر ولد صالح ، محاور للتفكير فى اشكالية تهيئة المجال، **مجلة حوليات كلية الآداب** ، جامعة نواكشوط ، العدد الثانى، ١٩٩٠، ص ٦.

٤- محمد ابو العلا ، الجفاف وأثره على البيئة والانسان فى نطاق الساحل بأفريقية، الطبعة الأولى ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١، ص ١١٦.

٥- محمد ولد أعمركت، **دور الزراعة فى تنمية الاقتصاد الموريتانى**، رسالة ماجستير غير منشورة فى الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٣٧.

٦- **البنك المركزى ، نشرة احصائية ربع سنوية** ، مارس ، ١٩٩٥ ، ص ٤٠.

٧- L' Annuaire statistique de Mauritanie, **op cit**, p: 39.

٨- صالح عبد الله لعريفى، الحكم المحلى والتنمية المحلية ، **المجلة العربية للادارة**، الكويت،١٩٨٥. ص ٧ - ٩ .

٩- محمد بباه ولد محمد ناصر ، بعض ملامح التحضر فى موريتانيا ، **المجلة الجغرافية الموريتانية** ، الجمعية الجغرافية الموريتانية ، العدد الاول ، نواكشوط ١٩٩٢، ص٢٥.

١٠- **المرجع السابق** ص ٢٥ .

١١- محمد على ولد أكيبد ، النمو الديمغرافى والتوزيع المجالى فى موريتانيا، ورقة مقدمة فى **الندوة التاسعة للجمعية المغاربية للدراسات السكانية** ، تونس ،١٩٩٥، ص ١٣-٣٣.

١٢- بباه ولد محمد ناصر ، بعض ملامح التحضر فى موريتانيا ، **مرجع سبق ذكره**، ص٣١.

١٣- انظر هذا القانون وتعديلاته فى: Secretariat General de la Presidance de la Republique: Recuiel des Textes Relatifs a la Regionalisation, Nouakchot , Imprimerie Nationale P 1-17.

١٤- لتفصيلات أكثر أنظر **القانون رقم (٢٨٩/٨٧)** فى :- ادارة الترجمة والتوثيق، وزارة العدل / مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بالحريات ، نواكشوط ، ١٩٩٦، ص ٢٠-٣٦ .

١٥- Xavier Hoang, Orientations Pour le Development Communal en. Mauritanie, Rapport Intermediairem Banque Mondiale et Ministere Francais de la Cooperation, Nouakchott,,1993, P. ,9 .

١٦- أنظر هذا القانون فى : **الجريدة الرسمية للجمهورية الاسلامية الموريتانية** ، (٢٦ فبراير / ١٩٩٥)، ص ١٨٥ -١٨٦.

١٧- جى. بى. ديكنسون ، جغرافية العالم الثالث ، تعريب حسن طه النجم ومكى محمد عزيز، وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، الكويت،١٩٨٨، ص ٤٠٣ .

١٨-أبو بكر متولى، **فى الاطار العام للتخطيط الاقليمى** ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ٢١١ ، ١٩٨٨، ص٧ .

١٩- انظر تفصيلات ايرادات ونفقات الولايات فى **الملحق رقم (١) والملحق رقم(٢)** فى: Secretariat General De La Presidance De La Republique : Reccuiel Des Textes Relatifs a la

Regionalisation, Nouakchott, Imprimerie National **Op Cit** , P 49 - 53 .

٢٠- Moctar El Hacen, Regions Et Amenagement Du Territoire En Mauritanie, **Revue Mouritanienne De Geographie,** Association Des Geographies Mouritaniennes, , No : 1 , 1992 , P.: 52.

٢١- Ministere De L'interieur Des Postes Et Telecommunications, Direction De L'amenagement Du Territoire (D.A.T.A.R), Schema National D'amennagement Du Territoire (S.N.A.T.), Schema Institutional, Otraci, Belgique, 1990 , ANNEX I , P : 1 .

٢٢- Moctar El Hacen, Regions Et Amenagement Du Territoire En Mauritanie , Revue Moritanienne De Geographie, Association Des Geographies Moritaniennes, No : 1 , 1992, **Op Cit.** P.:48.

٢٣- Ministere De L'interieur Des Posetes Et Telecommunications, Direction De L'Amenagement Du Territorie (D.A.T.A.R) , Schema National D'Amenagement Du Territoire (S.N.A.T.), Shema Institutionel ,**Op Cit** P.:17.

٢٤- **Ibid,** P.:18.

٢٥- **Ibid,** P.:1.

٢٦- **Ibid,** P.:2

٢٧- انظر تفصيلات هذة الخيارات فى: Ministere De L'interterieur Des Postes Et Telecommunications, Direction De L'amenagement Du Territoire (D.A.T.A.R) , Les Grandes Options D'amenagement Du Territoire En Mauritanie (1994 - 2010) , Otraci Belgique , 1993.

٢٨- عبدوتى ولد على. **التخطيط الاقليمى فى موريتانيا دراسة فى البعد المكانى للتنمية،** بحث الماجستير فى الجغرافيا ، غير منشور ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،١٩٩٧.